

مقابلة

محمد مصطفى*:

”نمو الاقتصاد الفلسطيني

سيبقى ضعيفاً ما لم يترابط جناحا الوطن.“

أجرى المقابلة: سليم تماري

نصر عبد الكريم

خالد فراخ**

حررها: صقر أبو فخر

□ نصر عبد الكريم: أين يقف الاقتصاد الفلسطيني اليوم، ولا سيما بعد الانقسام الذي وقع في سنة 2007؟ وكيف ترى أداء هذا الاقتصاد؟ وما مدى صحة التقارير التي تتحدث عن نمو ملحوظ في الناتج المحلي؟ وهل هذا النمو سببه الأداء الحكومي أم التسهيلات الإسرائيلية التي تأتي في سياق دعوة نتنياهو إلى ”السلام الاقتصادي“؟

□ لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً ملحوظاً في الضفة الغربية في الأعوام الثلاثة الماضية بفضل السياسات الحكيمة للسيد الرئيس وللحكومة، وأصبح الآن في وضع مستقر. إلا إنه لا شك في أنه لم يصل بعد إلى الحالة التي نطمح ونتطلع إليها، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض علينا مجموعة من السياسات والإجراءات التعسفية التي تؤثر سلباً في أداء اقتصادنا، وتجعل منه اقتصاداً متأثراً بالاقتصاد الإسرائيلي. وعلى الرغم من التراجع في العلاقات التجارية مع إسرائيل خلال الفترة الأخيرة، فإن هذه التجارة لا تزال تشكل 90% من حجم التجارة الفلسطينية، الأمر الذي ينتج اقتصاداً يتسم بالاعتماد المحدود على قدراته الذاتية، وبالاعتماد الكبير على المانحين. ومع أن الاقتصاد الفلسطيني في وضع مستقر اليوم، إلا إنه لا يزال أقل من مستواه في سنة 1967، ومن مستواه في سنة 1999. أما الاقتصاد الفلسطيني في غزة فهو في وضع كارثي، وذلك بسبب الحصار المفروض عليها من جانب الاحتلال الإسرائيلي وغياب الشرعية الفلسطينية عنها. وعند النظر إلى المؤشرات الكلية الحالية يمكننا أن نقرأ ما يلي:

مؤشر النمو: في النصف الأول من سنة 2009 – بحسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – بلغت نسبة النمو نحو 5%، ولولا القيود المفروضة على اقتصادنا من

الإسرائيليين لحققنا نسبة نمو أكبر، ربما حتى 12٪. ولا شك في أن الدعم الدولي الكبير المقدم للسلطة كان له دور مهم في هذا النمو، إذ وصل هذا الدعم في سنة 2008 إلى 1.7 مليار دولار، وتراجع قليلاً في سنة 2009. إلا إن جزءاً لا يستهان به من هذا النمو يعود إلى الاستقرار السياسي والأمني في الضفة، وإلى الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية، اللذين أديا إلى انتعاش القطاع الخاص ولو بشكل جزئي. والطريق أمامنا ما زالت طويلة كي نصل إلى تحقيق هدفنا وهو اقتصاد مستقل ومعتمد على ذاته، وذلك يتطلب الاستمرار في نهج الإصلاح، لكن أيضاً رفع القيود الإسرائيلية.

مؤشر التضخم: لقد حدث تراجع في معدل التضخم في سنة 2009 جرّاء التأثير بالاقتصاد العالمي، مثل هبوط أسعار بعض السلع التي كانت أسعارها ارتفعت ما بين سنتي 2007 و2008، وتحديداً أسعار النفط وبعض المواد الغذائية، الأمر الذي تسبب بهبوط التضخم إلى 2٪ سنة 2008، وربما تصل هذه النسبة إلى 4٪ في سنة 2010. أما أكثر العوامل التي أثرت سلباً في الاقتصاد الفلسطيني، فهو فرق صرف العملة بين الدولار والشيك، إذ كان له تأثير سلبي في أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يعتمدون في تجارتهم على إسرائيل.

البطالة: عند مقارنة الوضع الحالي للبطالة بمستوياتها في سنة 1999، نجد أنها ارتفعت جداً، لتصل اليوم إلى 26٪ (في غزة وصلت إلى 40٪، وفي الضفة 18٪). وهذه أرقام عالية جداً، ولا تأخذ في الاعتبار البطالة المقنعة، ونحن نتوقع أن تبدأ هذه الأرقام بالتحسن في الضفة الغربية.

لقد دمر الاقتصاد في غزة، ولا سيما القطاع الخاص، فالتدمير المنظم خلال العامين الماضيين قضى على الثروة الاقتصادية (economic wealth) التي تم بناؤها خلال عشرات السنين. هنالك مؤسسات أنشئت في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، وقد دمرت اليوم، وإعادة بنائها ستتطلب جهداً كبيراً. والاقتصاد في غزة يقوم حالياً على:

- 1 - ما تدفعه الحكومة الفلسطينية من رواتب إلى 60.000 موظف تقريباً، وهذا رقم كبير يعيل مليون نسمة.
- 2 - ما تدفعه الحكومة القائمة في غزة إلى موظفيها والمنتسبين إلى أجهزتها الأمنية من رواتب وإعانات.
- 3 - التجارة غير الرسمية (الأفناق).

أعتقد أنه أمر مشين أن يستمر الحصار الإسرائيلي وسياسة العقوبات الجماعية على سكان قطاع غزة، وألاً تتم إعادة إعمار غزة حتى الآن ولو بشكل جزئي. لقد عقدت الدول المانحة مؤتمراً في شرم الشيخ، وتم تخصيص أربعة مليارات دولار لإعادة

الإعمار، لكنها لم تتمكن إلى الآن من إيجاد آلية لإدخال ولا حتى جزء بسيط من هذه الأموال إلى غزة لإعادة بناء البيوت التي دُمرت. كما أن الحصار الإسرائيلي المفروض منع إدخال كميات الأسمت والحديد والأخشاب اللازمة لبناء تلك البيوت. ونستطيع القول إن الوضع الاقتصادي في غزة كان سيئاً جرّاء الحصار قبل سنة 2007، وازداد سوءاً بعد تلك السنة، ثم ازدادت الأزمة حدة بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، والتي لا تزال آثارها الكارثية مستمرة حتى الآن. ومن وجهة نظري، فإن الاقتصاد الفلسطيني لن يكون قوياً من دون ترابط الاقتصاد في جناحي الوطن، وتحقيق المصالحة الوطنية وعودة الشرعية إلى غزة.

النمو بالاعتماد على الخارج

✪ نصر عبد الكريم: من خلال حديثك، يتبين أن الحالة الاقتصادية ليست على ما يرام، وأن نمو الناتج المحلي طبيعي لكنه دون المتوقع، وهو غير مستدام لأنه لا يأتي من القطاع الخاص أو من إعادة هيكلة الإنتاج الفلسطيني، وهو فوق ذلك، يعتمد على الإنفاق الحكومي، وعلى المساعدات الدولية. وهذه هي الإشكالية الأولى. وتبرز الإشكالية الثانية إذا أخذنا مؤشرات البطالة والفقر في الاعتبار، ذلك بأنها تبين أن النمو ليس موزعاً توزيعاً عادلاً، بسبب الإنفاق على جيش من موظفي القطاع الحكومي، علماً بأن البطالة بقيت كما هي، بينما انخفضت معدلات الفقر بشكل محدود جداً فقط. وهذا لا يقود إلى تنمية فعلية. هل ترى أن هناك خطراً جرّاء نمو اقتصادي من هذا النوع؟ بمعنى آخر، هل يندرج هذا النمو في سياق الترويج لمشروع نتنياهو كما يظهر في الإعلام الإسرائيلي والدولي من مقارنات اقتصادية ومعيشية بين الضفة وغزة؟

□ ما يتحدث عنه نتنياهو مرفوض رفضاً قاطعاً من جانبنا، فلا سلام اقتصادياً من دون سلام سياسي، ومن دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وحتى لو أراد نتنياهو فعلاً تنفيذ ما يقول فإن ذلك لن يحدث تغييراً جوهرياً لسببين هما أن طبيعة المشكلة مختلفة، ومسبباتها لن تحل من خلال هذه البرامج، لأنها (البرامج) محدودة وعاجزة. ما يتحدث عنه نتنياهو هو أمر مبهم وغير واضح المعالم والأهداف، وما سمعناه إنما هو مجموعة من الإجراءات لتسهيل الحركة، وتسهيل التجارة، وما تم تنفيذه حتى الآن محدود جداً ويكاد لا يذكر. فالحكومة الإسرائيلية لا نية لديها لتحريك مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، ومن يرغب في الحديث عن وضع اقتصادي أفضل، عليه أن يعالج أولاً الموضوع السياسي من جذوره.

من الواضح أن العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل غير متوازنة، وتواجه العديد من المشكلات. فبعد خمسة أعوام انتهت رؤية المرحلة الانتقالية، من غير أن تتغير اتفاقية باريس. والحد الأدنى المطلوب، هو تنفيذ هذه الاتفاقية، إلا إن التطبيق حتى الآن هو للأسف، أحادي الجانب، كما أن إسرائيل أخلت بكثير من التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية. الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني غير متوازنين، فمعدل الدخل السنوي للفرد الإسرائيلي هو 32.000 ألف دولار مقارنة بألف دولار في الاقتصاد الفلسطيني، وبينهما اتحاد جمركي وتجارة مفتوحة. ونتيجة عدم التوازن وإخلال الطرف الإسرائيلي بالتزاماته هي إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، بل احتجاز إيرادات المقاصة وابتزاز الفلسطينيين بها. وبينما تدخل المنتجات الإسرائيلية إلى أراضي السلطة الفلسطينية بحرية، تعاني المنتجات الفلسطينية صعوبات جمة من أجل دخول السوق الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك هنالك العراقيل الكثيرة أمام الاستيراد من الدول العربية بتكلفة أقل، ولهذا أصبح اقتصادنا ومستثمرونا وتجارنا في وضع مجحف وغير عادل. اتفاقية باريس تنص على حرية حركة العمالة وبشكل مفتوح، لكن إسرائيل عطلت هذا الجانب من الاتفاقية. وثمة موضوع الوجود الفلسطيني على المعابر لجمع الضرائب وتسهيل الحركة والتجارة، وهو وجود ممنوع، لأسباب سياسية. إن القضية الأساسية الأولى لبدء الحل مع إسرائيل هي ضرورة زوال حزمة السياسات العقابية التي تمارسها إسرائيل على مرأى من عيوننا.

□ سليم تماري: أنت تشير إلى الثغرات الموجودة في اتفاقية باريس، ثم تشير إلى ضرورة تطبيق البنود التي لم تطبق. ألا يوجد نوع من التعارض هنا؟

□ ليس تعارضاً. كان هناك محاولات لتعديل الاتفاقية وخصوصاً في أنابوليس، لكننا لم نتمكن من الاتفاق على ذلك. الحل الجذري هو السيادة الفلسطينية الاقتصادية الكاملة، لكن ما أقوله هو أنه حتى ما تم الاتفاق عليه، لم يتم تطبيقه.

□ نصر عبد الكريم: بصفة كونك مستشاراً للرئيس، هل السلطة بصدد الإقدام على أي أمر بشأن اتفاقية باريس حالياً، أم أنكم في انتظار اتفاقية سياسية أمنية جديدة؟ خالد فراج: لماذا لا يكون هناك حملة دولية اقتصادية ضد إسرائيل، بسبب تنصلها من اتفاقية موقعة على الرغم من إجحافها؟

□ السلطة تعمل على انتزاع الحقوق الفلسطينية في المجال الاقتصادي مثل غيره من المجالات بشكل دائم. والسيد الرئيس يثير هذه الموضوعات في كل محفل، لكن من الواضح أننا لن نرضى أن تكون الحقوق الاقتصادية على حساب الحقوق السياسية. ما الذي يمنع حرية نقل السلع في حاويات عبر نهر الأردن؟ لماذا يجب شحنها في صناديق من الكرتون وعلب وأكياس؟ هل اتفاقية باريس تمنع ذلك؟ المشكلة تكمن في النهج السياسي الإسرائيلي الذي يدفع في اتجاه التضييق على الفلسطينيين وخنق اقتصادهم وإضعاف خياراتهم كي لا يكون لديهم القدرة على إنشاء كياناتهم المستقلة واقتصادهم القوي. وأي اتفاق يتم توقيعه مع إسرائيل يمكنها أن تخرقه. القضية ليست سياسات اقتصادية، وإنما مجموعة من الإجراءات الأمنية والسياسية التي تطبقها إسرائيل بحجة الأمن، والتي أوصلتنا إلى هذه المرحلة.

□ نصر عبد الكريم: إذا أنت مع عدم فتح الملف الاقتصادي إلا بوجود شروط سياسية وأمنية مريحة؟

□ هنالك حاجة إلى ترتيبات اقتصادية بديلة شرط ألا تكون ضمن اتفاقية مؤقتة أخرى، أو ضمن خطة نتناها الاقتصادية. نحن نطالب باتفاق في إطار سياسي يؤدي إلى قيام دولة فلسطين كاملة السيادة، والتي لها حق السيطرة الكاملة على معابرها وعلى حدودها وعلى اقتصادها، والقدرة على الاستفادة من مواردها من دون قيود.

المنافسة في أسواق جديدة

□ نصر عبد الكريم: اتفاقية باريس رهنت التجارة الفلسطينية بقيود إسرائيلية، وأصبحت إسرائيل هي الشريك، بل تعمقت الشراكة بعد هذه الاتفاقية. الآن نتحدث عن تجارة خارجية تصل إلى 3.5 مليارات دولار (80 – 90% منها مع إسرائيل أو من خلالها). فما هي البدائل المتاحة فيما لو عجزنا عن تفعيل اتفاقية باريس؟

□ هنالك توجهان، الأول: تحفيز تجارة فلسطينية متعددة الجهات، والثاني: إيجاد منظومة جديدة لتحسين القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية. ومهما يكن الأمر، فإن إسرائيل لا تريد استيراد سلع فلسطينية، كما أنه يوجد لدينا مشكلة في القدرة التنافسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي، وفي هذه الحال باتت لدينا مهمتان هما: (1) فتح أسواق جديدة؛ (2) تحسين قدراتنا التنافسية.

علينا أن نتجه إلى أسواق تحتاج إلى سلعنا، إما بسبب التكلفة الرخيصة، وإما لأنها أسواق طبيعية مثل الدول العربية. لكن حتى في الأسواق العربية اليوم ثمة مشكلات تواجهنا، مثل إجراءات إدخال السلع، أو التسهيلات المقدمة إلينا، ولهذا لا بد من البحث عن المنتجات التي تجد رواجاً في بعض الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، فإن الأردن ومصر هما معايرنا الحقيقية، ويجب إعادة تأهيل هذه المعاير لتصبح معاير حقيقية للتجارة الفلسطينية نحو العالم.

في حالة الأردن، وبحسب الاتفاقات الموقعة معه، ثمة معاير مخصص للشحن، هو جسر دامية، لكنه مغلق من طرف الإسرائيليين منذ أربعة أعوام بحجة الصيانة، ولم يفتح حتى الآن. وعلى الرغم من محاولة السلطة إعادة فتح هذا المعبر بدعم من اليابانيين وتوني بلير، فإن الإسرائيليين لم يقبلوا ذلك. والآن توجد محاولات لفتح معبر الكرامة ليس للركاب وحدهم، بل للتجارة أيضاً. المهم أن نجد بنية تحتية داعمة، وأن نعمل على إعادة الجمارك الفلسطينية إلى المعاير لتحسين التجارة وتسهيلها ولا سيما عند معبر الكرامة. يجب أن يكون لدينا قضية ذات أولوية هي فتح سوق الأردن كسوق ترانزيت لأسواق أخرى، وذلك لعدم وجود موانئ ومطارات فلسطينية حالياً. إذا فتحت الأبواب فسيكون بقدرة الاقتصاد الفلسطيني أن ينافس محلياً وعالمياً.

❑ خالد فراج: ألا يحتاج فتح المعاير التجارية نحو الأردن ومصر إلى اتفاقات ثنائية؟ وماذا يمكن أن نقدمه لقاء هذه التسهيلات، علماً بأن الإجراءات الإسرائيلية ستبقى عائقاً أمام تطور العلاقة التجارية مع هاتين الدولتين؟

□ يجب أن نبحث عن خطوات عملية ذات جدوى للتجارة الفلسطينية. كيف يمكن أن تطور العلاقة مع الجانب الأردني مثلاً بحيث نشجعه على فتح حدوده كترانزيت؟ من غير العادل أن تصل التجارة الخارجية الفلسطينية إلى 3.5 مليارات دولار تكون حصة إسرائيل منها 2.8 مليار دولار، بينما حصة الأردن 35 مليون دولار فقط، على الرغم من أن قدراتنا التنافسية في الأردن أفضل منها في إسرائيل.

❑ نصر عبد الكريم: على الرغم من قرارات جامعة الدول العربية، فإن الأسواق العربية ما زالت مغلقة أمام السلع الفلسطينية. هل يعود السبب في هذا إلى عدم جهوزية الأسواق العربية للتعامل معنا، أم أننا غير جاهزين للتعامل مع حاجات الأسواق العربية؟

□ هناك تجربة الحجر. لدينا سلعة مختلفة عما هو متوفر عالمياً، ولهذا وصلت إلى أسواق لم تصلها السلع الأخرى كأسواق الصين والبرازيل. إذاً علينا أن نبحث عن منتجات يمكنها المنافسة في الأسواق العربية والعالمية.

□ سليم تماري: ما هي السلع الفلسطينية التي يمكنها أن تنافس في هذه الأسواق؟

□ يجب إيجاد سلع ذات ميزة تنافسية عالية. هل صناعة الأحذية والملابس ستقودنا إلى المستقبل وإلى العالمية؟ هذا غير ممكن اليوم ولا في المستقبل. ما هي الميزة التنافسية لدينا؟ لا يوجد لدينا مصادر طبيعية ولا بنية تحتية. يجب أن نبحث عن القوة الوحيدة وهي القوة البشرية، وهذه لها معوقات. إن أول خطوة نحو إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية الفلسطينية تبدأ من إعادة النظر في نظام التعليم لرفع مستواه، ولتطوير قدرات المتخرجين كي يصلوا إلى مرحلة يستطيعون فيها تقديم قيمة مضافة عالية. أما الخطوة الثانية فهي البحث عن تحالفات استراتيجية في بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة، وهي الطريقة الأفضل التي لا تعطيك المعرفة والخبرات فحسب، بل تسهل دخول الأسواق لأعوام طويلة أيضاً.

□ خالد فراج: يتبين من حديثك أن فرص التطوير الصناعي محدودة، فلماذا إذاً لا يكون هناك اهتمام بقطاع السياحة ذي المردود الجيد، ولا سيما أننا نلاحظ غياب أي تطوير للقطاع السياحي؟

□ أعتقد أن للقطاع السياحي إمكانات كبيرة، لكنه مرتبط بالوضع الأمني والسياسي. فقبل 3 أعوام، كانت الفنادق في بيت لحم والقدس، شبه خالية، ونسبة الإشغال فيها لم تكن تتجاوز 15٪، بينما وصلت هذه النسبة في العام الماضي، وقبل الحرب على غزة، إلى 90٪.

□ خالد فراج: الفنادق في بيت لحم، وهي في ذروة الهدوء الأمني، لم تستوعب الحركة السياحية، فكان السياح يقيمون في فنادق القدس الغربية. كما أن الحجاج الذين يأتون إلى الضفة الغربية تستقطبهم الشركات السياحية الإسرائيلية، وبالتالي، لا توجد بنية تحتية تستوعب نمو السياحة حتى في حالة الهدوء الأمني.

□ هذا يتوقف على مدى قدرتنا على إقناع المستثمر بأن الاستقرار، سياسياً وأمنياً، يتيح له إمكان الاستثمار. والأرقام في العام الماضي تحدثت عن مليون سائح دخلوا

بيت لحم. هذه أرقام مبالغ فيها، ويجب التعامل معها بحذر شديد، فنحن لا ندري كم أنفقوا في الأراضي الفلسطينية. والشركات الإسرائيلية لا تشجع السائح على زيارة الأراضي الفلسطينية. نعم، يجب أن نكون ضمن منظومة عالمية للحجز، ولا نعتمد على الشركات الإسرائيلية وحدها. وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن القطاع السياحي هو قطاع جيد للاستثمار.

سياسة الإحلال السلعي

□ نصر عبد الكريم: نريد التوضيح للقارئ الفلسطيني ولمن يتابع الشأن الفلسطيني المحلي، الصعوبات التي تواجه التصدير، أجاها ذلك من الفلسطينيين أم من العرب أم من الإسرائيليين. هناك من يقول إن تجربة الدول في التنمية أظهرت أنه يجب أن يتم حل موضوع الواردات أولاً. ومثال ذلك إسرائيل التي عملت على إحلال الواردات، ثم بعد ذلك أصبحت قوة تصديرية. حتى عملية إحلال الواردات أي الإنتاج لتلبية السوق المحلية، لا نستطيع السيطرة عليها، فنحن نستهلك 30% مما ننتج، ونستورد 70%، وبالتالي كيف تنقد هذا الجدل؟ هناك من يقول إن من المبكر الحديث عن اقتصاد تصديري، وعلينا أن نركز على الإنتاج المحلي، وأن نقوم بإحلال الواردات بدلاً من التصدير لتوفير العملة الصعبة الضرورية للاستثمار المحلي. والموضوع الآخر، كيف تقرأ سياسات السلطة بشكل عام، وتحديد ما يتصل منها بعاملين:

أ - السياسة المالية، هل ترى أنه يوجد ترشيد في الإنفاق؟ وهل الأولويات محددة بشكل صحيح أم أنها تعمق الاعتماد على الدول المانحة أكثر؟

ب - هل هناك سياسة حماية اجتماعية، إذ مع أنه يوجد نمو، إلا إن ثمة فقراً أكثر، وعاطلين عن العمل أكثر، وذوي حاجات خاصة أكثر؟ وهل الثروة موزعة بشكل صحيح؟ وهل الناس يشعرون بأن هنالك شبكة حماية رسمية، أي أنهم لا ينتظرون الإعانة؟

□ لو كنا في وضع طبيعي، فسأكون متردداً كثيراً في القول أنني أشجع سياسة الإحلال في الاقتصاد. بمعنى أنه لو كان هنالك أسواق مفتوحة، بحيث يصبح من السهل الحصول على أرخص السلع في الأسواق العالمية، ولو أصبح لدينا القدرة على منافسة السلع الواردة إلينا من الأسواق العالمية، أقول، عند ذلك، أن لا ضرورة لهذه السياسات. لكن، في الواقع لدينا مشكلة كبيرة، مشكلة خاصة نتيجة وضعنا الخاص المرتبط بوجود الاحتلال، حيث الإغلاق المتكرر للمعابر إلى الضفة الغربية، وهو إغلاق يحدد ما يدخل وما يخرج. صحيح أن الضفة لديها تسهيلات أكثر قليلاً من غزة، لكن

ليس أكثر كثيراً. إن سياسة الإحلال ليست سياسة اقتصادية مجدية، وإنما تخدم أهدافاً معينة لمرحلة محددة تمهد للاستقرار إلى أن يأتي أوان النهوض، وهو حتى اليوم غير ممكن. المطلوب هو إيجاد أسواق: السوق الأولى هي السوق المحلية، وهنا لا بد من مساعدة الصناعة الفلسطينية، ودعم الزراعة أيضاً. إن كمية ما تستهلكه الضفة الغربية وقطاع غزة من الفاكهة المستوردة هو نحو 400 مليون دولار في السنة، يأتي 80% منها من إسرائيل، مع أننا نعتبر أنفسنا بلداً زراعياً. وثمة من يقول إن هذه الفاكهة يصعب إنتاجها في فلسطين، وأنا أقول إن هذا ليس صعباً، وإنما المطلوب هو أن نجد بدائل.

أعتقد أن المقصود بسياسة الإحلال تقوية عناصر القوة في القطاعين الصناعي والزراعي بحيث يتمكننا من تغطية جزء من حاجات السوق المحلية. ويجب أن نسأل أنفسنا أي قطاعات يجب التركيز عليها في المراحل المقبلة؟ أمّا سياسة الإحلال فيجب ألا تكون شاملة، وإنما محددة، بمعنى أنه يجب تقوية العناصر التي يمكنها أن تستمر في المستقبل.

الإنفاق المتكرر وإعاقة النمو

☐ نصر عبد الكريم: يوجد تضخم في الإنفاق. مثلاً، عندما كانت ميزانية سنة 2000 تلحظ فائضاً بقيمة 30 مليون دولار، كانت نفقاتها مليار دولار، بينما بلغت إيراداتنا الذاتية مليار دولار من دون الاعتماد على المساعدات الدولية. لكن اليوم ما زالت الإيرادات كما هي، بينما تضاعف الإنفاق 3 مرات ونصف مرة؛ هل هذا التوسع الإنفاقي الحكومي مبرر من الناحية الاقتصادية، ولا سيما أن هناك من يقول إن هذا الإنفاق مخصص لامتناس جزء من البطالة، ولتشغيل الاقتصاد، بينما يتحدث آخرون عن أنه ينشئ حالة اعتماد عالية جداً على الدول المانحة، وبالتالي يقيد خياراتنا ويرهقنا مستقبلاً؟

☐ نعم. هذه الحالة لا تزيد الاعتماد على الآخرين فحسب، بل توجد تشوهات هيكلية أيضاً، ربما يكون من الصعب تصحيحها لاحقاً. ولهذا، فإن إيجاد فرص العمل الكافية وبسرعة في القطاع الخاص هو الحل على المدى البعيد، وقد بدأ هذا القطاع فعلاً بالانتعاش في الأعوام الأربعة الأخيرة.

المطلوب هو الإنفاق على مشاريع البنية التحتية التي تساعد القطاع الخاص، وتخلق فرص عمل حقيقية، وتحسن الإنتاجية. نحن ننفق الأموال على المصاريف التشغيلية وعلى الرواتب، أي أنها لا تصرف بشكل متوازن على قطاعات يمكن أن تساهم في

تنشيط الاقتصاد بطريقة مستدامة، وفي جعل المنتوجات أكثر قدرة على التنافس، وفي جذب الاستثمار. ومن هنا، بدأ صندوق الاستثمار الفلسطيني يقوم بهذا الدور على الرغم من عدم قدرته على تغطية كل شيء، وهو يعمل في أكثر من قطاع مثل الاتصالات والطاقة والإسكان، وهي قطاعات تغطي جوانب مهمة من عملية التنمية. إن وضع الحالة المالية، كما يعلم كل مراقب للوضع الاقتصادي الفلسطيني، غير مستقر، ومن الواضح أن الإنفاق يتركز في الدرجة الأولى، على الرواتب، وذلك نتيجة الأوضاع غير العادية التي نمر بها، لكن هذه الحالة تعمق الاعتماد على المانحين. أما بالنسبة إلى السياسات الاجتماعية، فإنه في إمكاننا أن نحسن أداءنا على الصعيد الاجتماعي لنضمن أن تخصص المساعدات الاجتماعية للطبقات الأكثر حاجة إليها.

❑ نصر عبد الكريم: ما هو ردك على انتقادين يوجهان عادة إلى برنامج الحماية الاجتماعية للسلطة حالياً، وهما: الأول يقول إننا نريد أن نحول المنح إلى حقوق، فمن خلال القوانين والشبكة والمؤسسات يصبح هنالك حقوق للمحتاجين، أي أن هذه المنح والمعونات يجب التدقيق فيها، لأن كثيرين ممن يستفيدون منها لا يستحقونها. والانتقاد الثاني يقول إننا نريد تمكين المستحقين ونقلهم من حالة العوز الدائم إلى حالة العوز الجزئي، ثم يصبحون بعد ذلك قادرين على الاعتماد على أنفسهم؟

❑ هذا التشخيص صحيح 100%. وأعتقد أن الحلول التي تحدثت عنها منطقية وعلمية، وتستحق الدعم. إن مسألة تحويل المنح إلى حقوق يجب تنظيمها وبرمجتها ووضع معايير واضحة لها، ثم ربطها بموضوع تمكين الناس. ففي بعض التقديرات يوجد 250.000 عائلة فلسطينية تحت خط الفقر، وهذا الموضوع إذا لم يعالج من خلال تمكين الناس، فسيكون لدينا نصف المجتمع في حالة صعبة. وموضوع الفقر لا يعني أن يكون الناس جائعين، وإنما يجب أن ننظر إلى القضايا الاجتماعية المرتبطة به، بمعنى ما هو المتوقع من فرد ينشأ في هذه البيئة المحتاجة والفقيرة؟ ماذا ستكون مساهمته في العملية التنموية في المستقبل؟

خطة بناء مؤسسات الدولة

❑ خالد فراج: ما رأيك في خطة الدكتور سلام فياض (بناء المؤسسات وإنهاء الاحتلال)؟

□ أنا أفهم الخطة كبرنامج يهدف إلى تسريع بناء المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية الفلسطينية، من أجل الإعداد لقيام الدولة، ولا أعتقد أن المقصود هو أن بناء المؤسسات شرط للتوصل إلى حل سياسي، وأن الشعب الفلسطيني لا يستحق دولة إلا إذا حقق شروطاً عدة، منها بناء المؤسسات. إننا، المقصود ليس وضع شروط إضافية على الفلسطينيين، وإنما بناء مؤسسات قوية وفاعلة وتدار بطريقة عصرية وتؤسس دولة حديثة ذات اقتصاد قوي وتنافسي، وهذا ضرورة ملحة. وبالتالي، إذا كان المقصود من الخطة أن تركز الحكومة خلال العامين المقبلين على بناء المؤسسات الفاعلة، وتطور الأداء الحكومي، فهذا شيء جيد. أما هل إن بناء المؤسسات وحده يكفي لمعالجة مشكلاتنا، فالجميع متفق على أن ذلك غير كاف. وقد تحدث البنك الدولي عن ذلك في التقرير الذي قدمه للمانحين في أيلول/سبتمبر 2009، بقوله إن بناء المؤسسات وحده لا يحل مشكلة الاقتصاد الفلسطيني، ولا يحقق الانتعاش والنمو المطلوب، علاوة على برنامج الحكومة لبناء المؤسسات وترشيد نفقاتها وتحديثها، برنامج آخر لإطلاق العملية التنموية المستدامة وبسرعة، وأنا أفهم برنامج هذه الحكومة على أنه برنامج يطمح إلى بناء المؤسسات كي يتمكن من تأسيس دولة حديثة وديمقراطية وقوية باقتصاد قوي ودولة قانون.

مستقبل الغاز الفلسطيني

□ خالد فراج: إلى أين وصلت الأبحاث في موضوع الغاز؟

□ موضوع الغاز مهم جداً لأنه ثروة وطنية كبيرة، وقدرتنا على استخراجها وتسويقه ستؤدي إلى نتائج اقتصادية مهمة، ونتائج مالية مهمة أيضاً، ليس بمعنى جلب المال المباشر أو لأنه يجلب دخلاً للحكومة فقط، بل بمعنى مقدار التوفير الذي سيتحقق أيضاً. فمحطة كهرباء غزة، على سبيل المثال، إذا تحولت طريقة تشغيلها من الدولار المستورد من إسرائيل إلى غاز، ستوفر أكثر من مليار دولار في الأعوام العشرة المقبلة. وأود هنا أن أشير إلى أن شركة B.G. هي التي تقوم بالتطوير. والعناصر الأساسية في الموضوع هي:

- 1 - ثبت أن الغاز موجود بشكل تجاري.
- 2 - إنه موجود في المياه الفلسطينية، وبالتالي لا يوجد أي خلاف أو نزاع سياسي على ملكيته، والطرف الفلسطيني يملك هذا الغاز قطعاً.
- 3 - إن فريق التطوير وضع خطة لاستخراج الغاز وتصديره.

إن تكلفة إقامة البنية التحتية وإنتاج الغاز وتسويقه تتعدى 750 مليون دولار، وقد تم صرف نحو 100 مليون دولار للتحقق من وجود الغاز ثم لتنفيذ المرحلة المقبلة، أي استخراج وتسويقه. لكن المشكلة في تسويق الغاز تكمن في أننا لا نستطيع أن نستثمر 800 مليون دولار (وهي التكلفة المفترضة) إلا عندما نجد المشتري ونتعاقد معه ليس لعام أو عامين، وإنما على كمية الغاز كلها التي ستتعدى فترة استخراجها العشرة أعوام. فالمشكلة اليوم هي إيجاد طرف يكون مستعداً لشراء هذا الغاز، بطريقة تضمن السداد على مدى الأعوام الطويلة المقبلة. والطرف الذي أبدى اهتماماً بشراء هذا الغاز هو الطرف الإسرائيلي لأن لديهم سياسة استبدال الفحم والسولار في توليد الطاقة بالغاز. الغاز الإسرائيلي سينضب في سنة 2012، وهم يجلبون الغاز من مصر، ولديهم مشكلات سياسية معها. وقد اكتشف المصريون أن الأسعار التي منحتها إسرائيل رخيصة جداً، الأمر الذي أثار ردة فعل سلبية جداً في الشارع المصري على هذه الاتفاقية. ثم إن استيراد الغاز عملية مكلفة جداً لإسرائيل، وقد توصل الإسرائيليون إلى اكتشاف حقول جديدة للغاز بالقرب من حيفا وأسدود. وحتى الآن، لم يتمكن تحالف المطورين الذي تقوده BG من الوصول إلى اتفاقية تجارية مع مشتر إسرائيلي أكان هذا المشتري هو الحكومة أو شركة الكهرباء أو أي طرف آخر يقبل أن يشتري الغاز بسعر تجاري. ونحن نقول للإسرائيليين والعالم أجمع إن الغاز الفلسطيني لن يباع إلا بسعر عادل وبسعر السوق، ولن نعطي تخفيضات لأحد. ونحن نريد أيضاً أن نبحث في إمكان تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية عن طريق مصر، لكن الإسرائيليين حتى الآن، وبحكم سيطرتهم الأمنية الفعلية على المياه الإقليمية الفلسطينية، منعوا ذلك. وفي نهاية المطاف، تحرير الموارد الطبيعية الفلسطينية جزء من برنامج التحرر الوطني.

□ سليم تماري: لماذا لا نستخدم الغاز في الاستهلاك المحلي، أم أنه يفيض عن حاجة السوق المحلية؟

□ من الأهداف التي وضعناها في أي صفقة تسويقية هي التالية:

- 1 - سعر تجاري ملائم.
- 2 - ضمان وصول الغاز إلى غزة.
- 3 - وصول جزء من هذا الغاز إلى الضفة الغربية.
- 4 - ضمان تدفق المبالغ المستحقة بلا عوائق، وليس كما يحدث مع أموال الجمارك والضرائب التي، عند أي حدث سياسي، يتم إيقافها والحسم منها. وقد طلبنا ألا يتكرر هذا الأمر في موضوع الغاز. أمّا موضوع استخدامه في السوق المحلية، فالحقيقة أنه

يفيضم عن الحاجة. والتصدير الذي نتحدث عنه هو تصدير الفائض الذي يزيد عن حاجة السوق المحلية الفلسطينية.

❑ خالد فراج: في حال تحققت الشروط التي وضعتها، فهل ستؤثر الخلافات

الفلسطينية في مشروع الغاز؟

❑ هذه الخلافات لن تؤثر، والموضوع ليس موضوعاً خلافياً أو موضوعاً سياسياً، وإنما هو موضوع يخص الاقتصاد القومي ككل، ذلك بأن الخلافات لم تكن في أي لحظة من اللحظات مطروحة كهاجس. وفي الوقت الملائم، إذا ما تم هذا المشروع، فيجب معالجته بطريقة تخدم أهداف التنمية في فلسطين كلها، كما يجب أن تكون غزوة مستفيدة من تنمية هذه "البئر" لأنها جزء مهم من الوطن.

الاستثمار الخاص: عوامل الضمور

❑ نصر عبد الكريم: لقد أوجدت المؤتمرات التي عُقدت بشأن الاستثمارات الخاصة تفاقماً كبيراً بعد سنة 2007، وبالتحديد بعد مؤتمر أنابوليس، واعتقدنا أن استثمارات كثيرة مقبلة. التوقعات كانت متفائلة، لكن نريد أن نرى النتائج على الأرض، وأين أخفقنا، ولا سيما أن هناك آراء تقول إن النتائج ليست كما كان متوقفاً.

❑ لقد حققت هذه المؤتمرات نجاحات معينة، إذ إنها أظهرت اهتمام المستثمر العربي والعالمى بفلسطين، وكانت علامة على "تصويت ثقة" بالاقتصاد الفلسطيني وبالسلطة الوطنية برئاسة الرئيس محمود عباس. لكن لا شك في أن النجاح كان محدوداً بعض الشيء، وربما يعود السبب إلى أننا رفعنا سقف التوقعات من دون أن نعالج القضايا الأساسية، أي المعوقات. إن المؤتمرات الاستثمارية في أحسن حالاتها عبارة عن منتديات لتبادل الرأي، وفرصة للقاء والتعارف، وبداية جهد لزيادة أو لتحسين ثقة المستثمر العربي والأجنبي بالسوق الفلسطينية، والغاية منها هي أن يعرف هذا المستثمر أن الأوضاع بدأت تتحسن. لكن هذه المؤتمرات لا تشتغل بالاستثمار مباشرة، ولا تحل القضايا الأساسية التي تعوق الاستثمار، لأن إعاقة الاستثمار لها علاقة بالسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، وبالمنظومة الإدارية والقانونية الموجودة لدينا التي إما تسهل وتشجع الاستثمار، وإما تعوقه. ونحن لم نصل إلى إقناع المستثمرين بأن من المجدي والمربح أن يأتوا للاستثمار هنا، وهذا أمر صعب، لكنني أستطيع أن أفخر بأن صندوق الاستثمار الفلسطيني خطا خطوة مهمة في هذا الاتجاه، إذ إننا أقنعنا مجموعة من المستثمرين في عدد من القطاعات بأن تصمد في هذه الأوضاع

حيث المعاناة تبدأ من إصدار التأشيرة إلى معاناة الجسر فإلى معاناة إدخال معداتها وإخراج بضائعها. كان إنجاز الصندوق في هذا الشأن يتمثل في أننا بدأنا باختيار بعض القطاعات التي ربما تكون جذابة للمستثمر، لأن المستثمر عندما يأتي إلى فلسطين إنما يريد العمل في مشاريع تجلب له عائداً. والأهم من ذلك أن لدينا القدرة على إعداد المشاريع، لأن المستثمر في النهاية قد لا يكون طويل النفس كي يعد مشروعاً متكاملًا ويصرف عليه جهداً كبيراً مالياً وبشرياً وهو لا يزال يشكك في وضعنا الاستثماري. نحن كصندوق قمنا بدور مهم في إعداد دراسات عملية وليست نظرية لهذه المشاريع تأخذ في الاعتبار المخاطر أيضاً، فعندما نتحدث عن تمويل الرهن العقاري نكون في حاجة إلى تغيير القوانين التي تحكم الرهن العقاري، وعندما نتحدث عن برنامج إقراض الشركات الصغيرة يصبح من الضروري التأكد هل إن البنوك قامت بتنسيق كل شيء يتعلق بوضعها مع سلطة النقد، وهل إنها ملتزمة بتعليمات سلطة النقد؟ وعندما نتحدث عن المنافسة في قطاع الاتصالات فإن هذا يعني أن يكون هناك هيئة تنسيقية إشرافية تحمي المنافسة. ونحن لم نقم بتحضير مشاريع نعتقد أنها مجدية فحسب، بل استطعنا أيضاً، أن نشرحها للمستثمر بطريقة توضح مخاطرها، وكيف سنعمل معاً، وأنها مستعدون لأن نقلل من هذه المخاطر من خلال المساهمة في حل قضايا ليس كلها لها علاقة بالمشروع نفسه، وإنما لها علاقة بالأنظمة والقوانين. وبالتالي، لقد قدنا عملية إصلاح اقتصادي من الأسفل إلى الأعلى، ولم نرض بمقولة المستثمرين: "غيروا القوانين وعدلوا الأنظمة وافتحوا المنافسة كي نتمكن من القدوم للاستثمار". لكن السؤال هو كيف نستطيع، في ظل هذه المخاطر، أن نقدم فرصاً للمستثمر وللسلطات المسؤولة، ونضمن تعاون جميع الأطراف للانتقال إلى الأفضل؟

☐ نصر عبد الكريم: هل نجحتم؟

☐ أعتقد أننا نجحنا بشكل كبير، وعندما نعرض استثماراتنا في العامين الماضيين، تتضح هذه النقطة بشكل جلي. لقد حققنا نقاطاً جيدة جداً في كل من القطاع العقاري، وقطاع الاتصالات، والقطاع المالي؛ ومثال لذلك هو شركة الاتصالات الجديدة "الوطنية موبايل"، فقد كان يوجد مشغلٌ خليوي واحد يحتكر هذا القطاع منذ سنة 1997، وكانت سوقنا الفلسطينية من آخر الأسواق التي يوجد فيها مشغلٌ واحد، مع أن سياسة السلطة تحدثت كثيراً عن ضرورة فتح هذا القطاع للمنافسة؛ وعلى الرغم من تقارير المانحين التي أكدت أهمية المنافسة في هذا القطاع وأهمية قيام هيئات تنظيمية مستقلة له، فإن هذا الأمر لم يتحقق إلا من خلال إدخال شركة "الوطنية

موبايل" بعد جهود حثيثة. وعندما بدأنا الحديث عن هذه الشركة، لم يكن هنالك حوار مع إسرائيل بشأن الترددات، فإسرائيل منذ سنة 2003 وحتى سنة 2007، لم تقبل أن تتحدث مع السلطة في موضوع تخصيص ترددات إضافية لشبكات الاتصالات. وعندما استطعنا أن نقنع السلطة بأن تقوم بمغامرة جلب المستثمر العالمي إلى هذا الميدان، كانت النتيجة مذهلة، وحصلنا على 354 مليون دولار كسعر للرخصة، بالإضافة إلى 7٪ مشاركة.

لقد جاءت شركة ذات سمعة وخبرة عريقة في المنطقة هي الشركة الوطنية للاتصالات، فقبلت هذا التحدي ودفعت مبالغ كبيرة مع إدراكها المخاطر، وعدم وجود الترددات، ووجود المعوقات الإسرائيلية الكبيرة مثل عدم إدخال المعدات. وهذا إنجاز له بعد اقتصادي علاوة على البعد الوطني، فقد تحدينا جميع الأوضاع، وأحضرنا مستثمراً أجنبياً وحررنا جزءاً من الترددات، بل جزءاً من الفضاء الفلسطيني إن صح التعبير. وهذا هو معنى السيطرة على مواردنا الطبيعية: اليوم الترددات، وغداً المياه، ثم بعد ذلك الأرض... إلخ. القطاع المالي شارك في هذه العملية من خلال قرض مشترك بين ثلاثة مصارف فلسطينية والشركة الوطنية مقداره 85 مليون دولار، وهذا يعني أن القطاع المالي بدأ يدخل في الدائرة الاستثمارية والبحث عن فرص جديدة، فلدينا موارد كثيرة، لكن القنوات الاستثمارية محدودة.

مثال آخر هو القطاع العقاري، فهذا القطاع موجود ونشط نسبياً، لكن حجم المؤسسات والشركات القائمة والفاعلة محدود، وخصوصاً إذا ما قورن بالحاجات، ولا سيما في قطاع الإسكان. فعندما درسنا قطاع الإسكان وجدنا أن الطلب على الإسكان في الضفة وغزة في الوضع الحالي ومن غير أي تحفيز، يتجاوز 200 ألف وحدة سكنية، وأنه خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيصل إلى 450 ألف وحدة سكنية. من الواضح أنه يوجد نقص كبير في هذا القطاع. وإذا نظرنا إلى القطاعات الاقتصادية المهمة نجد أن الإسكان والزراعة والصناعة لها شأن مهم في الاقتصاد الفلسطيني، كما أن ثمة عوامل جاذبة للاستثمار في القطاع العقاري، فهو قطاع مشغّل ويحرك دورة اقتصادية ويسد حاجة الناس إلى المسكن بالإضافة إلى البعد الوطني، لأنه يقدم فرصة للمواطن للعيش بصورة لائقة في بيته، ويساهم في تثبيته على أرضه. ولهذا أقول إن ثمة بعداً وطنياً مهماً لما يجري في هذا القطاع. وأود أن أشير إلى أننا عندما بدأنا العمل في الجانب العقاري وجدنا سلسلة من المعوقات، مثل تسجيل الأراضي، وحتى اليوم، 80٪ من أراضي الضفة الغربية غير مسجلة (لا يوجد لها طابو)، و60٪ من أراضي الضفة الغربية تخضع للتصنيف (C)، وبالتالي، فإن الأرض المخصصة للبناء محدودة جداً. ونتيجة ذلك كله، فإن الأراضي في المناطق التجارية مرتفعة الثمن، ولا توجد سياسة واضحة ومطبقة بشكل يجعل الأراضي متاحة للاستثمار. أمّا

فيما يتعلق بالجانب المالي، فالبنوك لا ترغب في إقراض القطاع العقاري إذا كان تسجيل الأرض غير مكتمل، لأن هذا القطاع يحتاج قروضاً طويلة المدى، والمصارف لا تستطيع أن تمنح قروضاً طويلة المدى.

❑ خالد فراج: توجد قروض للمواطن لكن الإجراءات مركبة وصعبة.

❑ نعم الإجراءات مركبة وصعبة، والفائدة عالية، ولهذا، فإن تشجيع الاستثمار في القطاع العقاري لا يحظى بالاهتمام اللازم في قوانين الاستثمار الحالية، وبالتالي، إذا ألقينا نظرة على المعوقات نجد أنها كثيرة. وهذا يفسر، على الرغم من الطلب الكبير، لماذا أصبح القطاع العقاري محدود القدرة على التطور، فضلاً عن الفوضى التخطيطية.

صندوق الاستثمار: تاريخ وتطلعات

❑ نصر عبد الكريم: جرى الحديث عن تغيير الشكل القانوني لصندوق الاستثمار وتحويله إلى صندوق سيادي ليكون قابلاً للحكومة. هل طرأ على ذلك أي جديد؟ وهل تحدثنا عن تاريخ هذا الصندوق وتطلعاته؟

❑ في سنة 2003 أنشئ الصندوق كمؤسسة مستقلة بالتنسيق مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وغايته زيادة الشفافية في تعامل السلطة مع القضايا المالية. وقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب مرسوم أصدره الرئيس الشهيد أبو عمار، ولديه نظام داخلي. ومع أنه نشأ بمرسوم، إلا أنه سجل لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدره 570 مليون دولار من الأصول الموجودة لدى السلطة، والتي تم تحويلها إلى الصندوق، وعلى رأسها حصة السلطة في شركات الاتصالات والعقارات وشركة الكهرباء، وله مجلس إدارة بالطبع. وأستطيع القول أنني تسلمت إدارة الصندوق بعد ثلاثة أعوام من تأسيسه، وكانت مهمتي العمل على تطويره، ثم الانطلاق به إلى البعد الاستثماري التنموي وتوطين الاستثمار، وقد تمثل هذا الأمر في نقل الجزء الأكبر من استثمارات الصندوق إلى داخل فلسطين، بينما كان أكثر من 75% من الاستثمارات خارجها. علاوة على هذا، تم استحداث الهيئة العامة كحل وسطي في المرحلة الانتقالية لأننا بحاجة إلى مرجعية عريضة/ واسعة، كما أننا، بالإضافة إلى المدقق الخارجي للحسابات، أضفنا إجراءين رقابيين جديدين هما: التعاون بإيجابية مع مدقق السلطة (ديوان الرقابة المالية

والإدارية) لإضفاء الصدقية على عمل الديوان وعمل الصندوق، واستحداث المراقب الداخلي، أي التعاقد مع شركة عالمية لتدقيق الحسابات، ليس الجانب المالي وحده وإنما الجانب الإجرائي الإداري والقرارات الاستثمارية ومراقبة مدى التزامنا تطبيق الإجراءات والسياسات التي وضعت لضبط عملنا.

وثمة موضوع إدارة المخاطر في شركة من هذا النوع، وقد قمنا بتطوير نظام إدارة يشمل النشاط التشغيلي والاستثماري للصندوق من أجل تخفيف المخاطر عن المؤسسة وأصولها. ولأول مرة أصبح لدينا سياسة استثمار واضحة، والقدرة على توزيع الاستثمار قطاعياً وجغرافياً كي نضمن التنوع ونقلل المخاطر ونحقق العائد الأمثل. ولم نتأثر إلا قليلاً بالأزمة المالية العالمية على الرغم من التغييرات في النظام السياسي وتعطيل المجلس التشريعي وتغيير الحكومة خمس مرات، علاوة على أزمة غزة. فالنقطة الأساسية هي وجود خطة استراتيجية استثمارية واضحة، وتوزيع الاستثمار على مختلف القطاعات، والقدرة على تطوير آلية لتحديد الأهداف. وقد أدى ذلك كله إلى بناء فريق مهني داخل فلسطين، وإلى مؤسسة العمل من الأعلى إلى الأسفل من مجلس إدارة إلى هيئة عامة إلى أداء رقابي مميز إلى استراتيجيات واضحة تقود العمل وتوجهه إلى إجراءات تفصيلية وإلى فريق مهني يعتز بأنه يعمل وينتمي إلى مؤسسة شفافة يحاسب الفرد فيها بحسب كفاءته وليس استناداً إلى انتمائه السياسي. واعتقد أننا استطعنا إلى حد كبير أن ننأى بأنفسنا عن الموضوع السياسي وعن المؤسسة السياسية، وهذه إحدى النجاحات التي حققناها. ونحن نقوم بتحويل الصندوق بالتدريج، ليس إلى شركة عاملة، وإنما إلى صندوق استثماري أو ممول يستثمر في شركات، بحيث يكون للصندوق حصص في هذه الشركات. عملياً، نقوم حالياً بتغيير هيكله الصندوق وطريقة عمله، ونجلب شركاء مقتدرين. واليوم لدينا أصول تقدر بنحو 800 مليون دولار، لكن حجم البرنامج الاستثماري الذي يعمل الصندوق على تنفيذه خلال الأعوام الخمسة المقبلة يفوق 4 مليارات دولار، وسنستطيع تحقيق ذلك بسبب قدرتنا على جذب مستثمرين آخرين من القطاع الخاص الفلسطيني، إضافة إلى المستثمرين العرب والأجانب، من أجل الاستثمار من خلال شراكات استراتيجية معنا. وهذه العملية تهدف إلى خلق بيئة استثمارية أفضل وسياسات استثمارية أفضل.

¶ نصر عبد الكريم: رأس المال الذي بدأت به كان 570 مليون دولار. والآن نتحدث عن 800 مليون دولار من الأصول. هل جاءت هذه الزيادة من العائدات أم من القروض؟

□ ليس لدينا قروض كبيرة. لكننا نستخدم بعض الرفع المالي (leverage) أحياناً، أي أننا نستخدم الموارد الموجودة لدينا لتوفير موارد مالية أخرى من خلال الاقتراض. والنمو في الأصول يعود في أغلبيته إلى العائدات وليس إلى الاقتراض. ففي أواخر سنة 2005، وصلت الأصول إلى 1.2 مليار دولار، واليوم لدينا 800 مليون دولار. وهذا الهبوط، على الرغم من العوائد التي حققناها، ناجم عن توزيع الأرباح. المهم أن المالك (السلطة) حصل على قيمة الاستثمار الأولي كلها وأكثر، أي أن ما يقارب 566 مليون دولار أعيد إلى السلطة على شكل أرباح. ثم إن مجموع الأرباح التي حققها الصندوق خلال الفترة 2003 – 2008، بلغت نحو 648 مليون دولار تم تحويل 566 مليون دولار منها إلى السلطة مباشرة، والباقي وُضع في حساب جارٍ للمساهمين. إن توزيع الأرباح بهذا الحجم هو في وجهه الآخر تخفيض للأصول. وتخفيض الأصول يمكن تفسيره بحاجات السلطة في بداية الأزمة بعد انتخابات 2006 عندما حدثت أزمة توفير النفط، فمن أجل أن نتمكن من توفير البترول تم الدفع بشكل شهري لشركة البترول بناء على طلب المساهم أي الحكومة، وتم إخراج هذه المبالغ كأرباح واضطررنا إلى بيع الأصول أيضاً.

صناديق ووقفات ثقافية

□ خالد فراج: هل تحدثنا عن صندوق المسؤولية الاجتماعية؟

□ ما نقوم به حتى الآن هو إبداء حسن نية في هذا الموضوع، والتعاطف مع الفكرة أكثر من القيام بخطوة استراتيجية نحو برنامج استراتيجي ومنظم. ما قمنا به حتى الآن هو نوع من الشعور بأن هناك كثيراً من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تستحق الرعاية والدعم والاهتمام، لكننا عاجزون عن ذلك إما لأنه لا يوجد لدينا قدرات استثمارية، وإما لأن العائد ليس مجدياً، وإما لأننا لا نستطيع جذب شركاء في القطاعات كافة. والإيجابي في هذا الشأن هو أننا، كصندوق، نرغب في أن يكون لنا مساهمة في تنمية وتطوير قطاعات أخرى في الاقتصاد وفي المجتمع، لكننا حتى الآن، غير قادرين على القيام بذلك. المهم أننا نخطط لتحويل حسن النية إلى برنامج استراتيجي، وأعتقد أن هذا النوع من المشاركة الاجتماعية حقيقي وليس شكلياً، فقد بدأنا شراكة نفتخر بها، مع "برنامج أساسات" لتنمية الصناعة الإنشائية في فلسطين، كما أننا الآن في صدد إعداد برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يمكنه أن يساهم في تحقيق التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

❑ خالد فراج: هل تفكرون في إنشاء وقفية وطنية مع القطاع الخاص لدعم النشاط الثقافي الفلسطيني، أو أي مشروع يتعلق بالتعليم، ومشاريع المجتمع المدني؟

❑ إذا أردنا أن نتحدث عن الوقفيات، ففي ذهني ثلاثٌ منها هي: وقفية للثقافة، ووقفية للتعليم العالي، ووقفية للقدس. إن وقفية الثقافة ربما تساهم في تخطي العشوائية وعدم التنسيق بين مختلف الهيئات الثقافية على أساس برنامج متكامل وفي سياق خطة شاملة، في حين أن وقفية التعليم العالي من شأنها حماية الطلاب الفقراء، ودعم التعليم العالي في هذا القطاع الذي نفخر به لأنه سيكون نواة الدولة المقبلة، ونواة الاقتصاد المقبل أيضاً. أمّا وقفية القدس، ومع معوقات الاستثمار في القدس، قانونياً، إلا إن هناك إمكاناً حقيقياً لدعم صمود أهل القدس في قضايا ملحة لا تحتل الانتظار، مثل التعليم والشباب والدعم القانوني للمواطنين الذين يفقدون بيوتهم.❑

- (*) رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني. وقد أُجريت هذه المقابلة معه في عمّان في أواسط كانون الأول/ديسمبر 2009.
- (**) سليم تمّاري: مدير مؤسسة الدراسات المقدسية ❑ نصر عبد الكريم: أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>